الأمم المتحدة

A/54/924–S/2000/600

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البنود ٤٣ و ٤٤ و ٨٩ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات وردت إليّ، أود أن أوجه اهتمامكم إلى التعليقات التي أدلى بها مؤخرا مسؤول إسرائيلي رفيع المرتبة، مهددا باستخدام أقصى درجات القوة ضد الشعب الفلسطيني. وهذه التعليقات التي أدلي بها وتنسب إلى رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز، تعكس آخر نمط للتهديدات الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين بمن فيهم الضباط العسكريين الرفيعي المستوى.

وقد أشار السيد موفاز وهو يخطب في الجنود الإسرائيليين في قطاع غزة، إلى احتمال حدوث قلاقل واحتجاجات عنيفة في الأراضي الفلسطينية في المستقبل إذا ظلت التسوية السلمية بعيدة المنال قائلا ما يلي: ”إن تعليمات إطلاق النيران واضحة. وإذا احتجنا إلى دبابات فسوف تأتي الدبابات. وإذا احتجنا إلى طائرات هليكوبتر مقاتلة فسوف تأتي الطائرات الهليكوبتر المقاتلة.“ وقد أكد الجيش هذا البيان، وعلاوة على ذلك جرى بحثه في

اجتماع لمجلس وزراء الشؤون الأمنية الإسرائيلي في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تمخض عما هو أقرب إلى تأييد هذا البيان.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه البيانات لا تعد فحسب غير منسجمة مع عملية السلام، وإنما تؤدي أيضا إلى زيادة التوتر بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وما انفك الجانب الإسرائيلي يشترك في إصدار التهديدات المتكررة باستخدام القوة والعنف ضد الشعب الفلسطيني ردا على احتجاجاته دفاعا عن حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف. ولا يمكن الاستخفاف بمثل هذه التهديدات باستخدام أقصى درجات العنف، حيث يمكن أن يتقوض الوضع الهش والمتوتر في المنطقة بسرعة كما يمكن أن تتحول الكلمات بسرعة إلى أعمال. وعلاوة على ذلك يحظر القانون الدولي استخدام تلك القوة أو التهديد باستخدامها. ولهذا، تنظر القيادة الفلسطينية إلى هذه التعليقات والتهديدات بمنتهى الجدية.

وتأتي هذه التعليقات الأخيرة بالإضافة إلى الرفض الإسرائيلي المستمر للامتثال للاتفاقات القائمة، بما فيها مذكرة شرم الشيخ المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، والتي تعطي الأولوية لمفاوضات الوضع الدائم، وتلزم الأطراف بالتوصل إلى اتفاق نهائي وشامل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن المؤسف أنه نظرا لتلك الأعمال والتعليقات الإسرائيلية تتدهور الحالة على أرض الواقع وكذلك عملية السلام، بينما تدخل مفاوضات عملية السلام بالتحديد مركزا صعبا وسلبيا بصورة متزايدة.

ومن الجلي أن الأقوال والأعمال الإسرائيلية منعت التقدم الحقيقي في عملية السلام وأسهمت في خلق جو الأزمة الذي يتطور بسرعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. وفي حين لا يزال الجانب الفلسطيني ملتزما بعملية السلام وبتسوية الخلافات المعلَّقة مع الجانب الإسرائيلي على طاولة المفاوضات، فإن القيادة الفلسطينية لا يمكن أن تقبل توجيه تلك التهديدات إلى شعبها. وينبغي على المجتمع الدولي أيضا ألا يقبل تلك التهديدات باستخدام القوة وأن يبذل قصارى الجهود لتعزيز التقيد بالقانون والقواعد الدولية وتشجيع التسوية السلمية بين الجانبين.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بترتيب إتاحة نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٤٣ و ٤٤ و ٨٩ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سُمية برغوتي
القائمة بالأعمال بالنيابة